مقدمة في القانون الإنجليزي والأمريكي

الطبعة الرابعة

رولاند سيروسي

فهرس المحتويات

2 العرف 3

3 قانون العقود الإنجليزي 23

القسم 1 تكوين ومحتوى العقد الإنجليزي 23

1 الإيجاب 24

2 قبول الإيجاب 27

القسم 2 المفهوم الأساسي للمقابل 28

القسم 3 "عيوب الرضا" 29

1 الغلط 30

2 الإكراه 32

القسم 4 الآثار التعاقدية 34

القسم 5 خصوصيات عقد العمل الإنجليزي 37

الجزء الثاني - القانون الأمريكي 79

3 قانون العقود الأمريكي 113

القسم 1 أنواع العقود المختلفة 114

القسم 2 قواعد تكوين العقد 114

1 الإيجاب 115

2 القبول 116

3 المقابل 116

القسم 3 الآثار التعاقدية 117

القسم 4 جزاءات عدم تنفيذ العقد 121

القسم 5 عقد العمل في الولايات المتحدة 123

قانون العقود الأمريكي

مستوحى من القانون العام *(Common Law)*، تُبحث أسس قانون العقود الأمريكي، في المقام الأول، في السوابق القضائية الوفيرة للمحاكم.

ومع ذلك، يجب أن نتذكر أنه من أجل الكفاءة في مجالات محددة - ودون التخلي عن القانون التجاري الموحد *(Uniform Commercial Code - UCC)* المعتمد من قبل تسع وأربعين ولاية والذي سنعود إليه - يحتل القانون المكتوب الآن مكانة مفضلة.

كما هو الحال في قانون العمل أو في مجال تداول الأوراق المالية. التعريف الكلاسيكي للعقد *(Contract)* في القانون الأمريكي ليس بعيداً عن ذلك المعتمد في إنجلترا أو ويلز: إنه الالتزام (أو الوعد التعاقدي) المعترف به قانونياً والذي ينشئ حقوقاً وواجبات *(give rise to rights and obligations)*.

لقد كان هذا التعريف موضوع تفسيرات عديدة من قبل المحاكم الأمريكية، الفدرالية والولائية على حد سواء.

القسم 1 - أنواع العقود المختلفة

يشعر القانون الأمريكي، مثل القانون الفرنسي، بالحاجة إلى تعداد أنواع العقود المختلفة من أجل فهم طبيعتها والآثار القانونية المترتبة عليها بشكل أفضل.

جدول 3.1 العقود المختلفة في القانون الأمريكي

العقود الرئيسية	الملاحظات
العقد الثنائي *(Bilateral contract)*	الطرفان لهما التزامات متبادلة (عقد تبادلي): مثال عقد البيع
العقد الأحادي *(Unilateral contract)*	مختلف جداً عن العقد الأحادي في القانون الفرنسي (طرف واحد فقط له التزامات تجاه الآخر)؛ هناك بحث في القانون الأمريكي عن أداء معين
العقد الصريح *(Express contract)*	عقد تم التفاوض عليه بوضوح بين الأطراف المتعاقدة، إما كتابياً أو شفهياً *(terms stated in words-orally or in writing)*
العقد الضمني الواقعي *(Implied-in-fact contract)*	شروط العقد غير متفاوض عليها بوضوح، ولكن العقد مستنتج من السلوك *(by conduct)* أو من العلاقات التجارية السابقة

دون إنكارها حقاً، لا يعطي القانون الأمريكي أهمية لـ"الأقسام" التعاقدية الأخرى للقانون الروماني-الجرماني (مثل العقود التبادلية، بمقابل أو مجانية، الاحتمالية، الفورية، بالتراضي، إلخ)، التمييزات المعتبرة عبثية أو قليلة الفائدة لتحليل الالتزام.

القسم 2 - قواعد تكوين العقد

مستوحى من مبادئ القانون العام *(Common Law)* (مثال الإشارة إلى الرجل ذي السلوك العادي)، يعطي القانون الأمريكي أهمية كبيرة للمفهوم الصريح لتلاقي إرادات الأطراف.

يجب أن تكون الإرادة تبادلية ومتبادلة، وتولد العلاقة التعاقدية من تلاقي الإرادات المعبر عنها من قبل الأطراف المتعاقدة. هذا هو "تلاقي العقول" الشهير *(meeting of the minds)*، والذي يفترض إيجاباً *(offer)* وقبولاً *(acceptance)*.

1. الإيجاب *(The Offer)*

ينتج الإيجاب من الالتزام برغبة تحقيق هدف محدد أو، على العكس، منع النفس من الوصول إليه: فعل أو عدم فعل.

من تأكيد هذه القاعدة، يتبع أن الإيجاب يجب أن يعبر عن قناعة، نية:

- **مستقرة وثابتة**، لذا غير قابلة للتعديل من حيث المبدأ؛
- **دقيقة وواضحة**، أي غير قابلة للشك: سيتضمن العقد عناصر موضوعية بعدد كافٍ (مثل هوية الأطراف، موضوع العقد، سعره، مدته...)؛
- **منقولة بصورة صحيحة للطرف المتعاقد الآخر** *(offer made by the offeror to the offeree and the offer must be communicated to the offeree)*

علاوة على ذلك، لا يقلق قانون العقود الأمريكي المتعلق بآثار قبول الإيجاب من معرفة ما إذا كانت، كما في القانون الفرنسي، نظرية واحدة تسود على أخرى، بتأكيده ببساطة أنه إذا ألغى الموجب إيجابه (وهو ممكن دائماً)، فإن هذا القرار لن ينتج آثاره إلا عند استلام الإيجاب من قبل المتلقي.

يوجد أيضاً، في المسائل التوافقية، مفهوم عقود الخيار *(option contracts)*، والتي بموجبها يكون الإيجاب غير قابل للإلغاء لفترة زمنية محددة معينة. من هذه الحالة المهمة والمتكررة، يتبع:

- أن الإيجاب غير المحدد لا يلزم الموجب إلى ما لا نهاية، ولكن فقط لوقت معقول (متروك لتقدير المحاكم)؛
- بالعكس، أن الإيجاب المقدم لفترة زمنية محددة مسبقاً لن ينتج آثاراً (تعاقدية) بعد هذا الموعد النهائي.

كما هو الحال في إنجلترا، لا ينتج الإيجاب آثاراً عندما تحدث إحدى الحالات التالية:

- الوفاة، إما للواعد أو للمتلقي قبل القبول؛
- رفض الإيجاب من قبل المتلقي؛
- إلغاء الإيجاب قبل أي قبول؛
- رفض القبول خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها في الإيجاب، أو خلال وقت معقول *(within reasonable time)*.

2. القبول *(Acceptance)*

بأي طرق يجب أو يمكن قبول الإيجاب في القانون الأمريكي؟

من المناسب، أولاً، تحليل شروط الإيجاب ذاتها لمعرفة الأشكال المختلفة الممكنة للقبول.

ماذا لو لم يتضمن الإيجاب أي إشارة حول الموضوع؟ يجيب القانون الأمريكي أن القبول يمكن أن يُنقل للموجب بكل الوسائل المفيدة والمعقولة.

تطرح مشكلة صمت متلقي الإيجاب، كما في القانون الروماني-الجرماني، أمام القضاة الأمريكيين. هل يشكل الصمت موافقة، وبالتالي قبولاً للإيجاب؟

في هذه الحالة، يُطبق مبدأ عام للقانون: الصمت لا يشكل موافقة. العلاقة التعاقدية الناشئة عن صمت المتلقي ممكنة، باستثناء جميع الحالات الأخرى، فقط في حالة واحدة: العلاقات التجارية السابقة والمتكررة.

علاوة على ذلك، إذا عدّل المتلقي شروط الإيجاب في قبوله من حيث المبدأ، فإن هذا التغيير يُحلل في القانون العام كاقتراح مضاد، وبالتالي عقد جديد خاضع هذه المرة لموافقة الموجب الأولي.

3. المقابل *(Consideration)*

المقابل أو النظير هو، في نظر القانون العام *(Common Law)*، عنصر أساسي في تكوين العقد. أساس هذا العنصر قديم جداً بالفعل؛ تم إصداره لأول مرة في إنجلترا في قضية تعود للقرن الثامن عشر *(Rann v. Hughes, 1778)*.

تبنى القانون الأمريكي هذا المفهوم وحتى وضحه (راجع قضية *Allegheny College v. National Chautauqua County Bank of Jamestown*).

تعريف المقابل قريب من ذلك في القانون الإنجليزي: إنه التزام طرف، وعده بفعل أو عدم فعل شيء ما، حتى لو لم يلزمه القانون بذلك بأي حال.

يمتلك المقابل الخصائص التالية، جميعها مستنبطة من سوابق قضائية وفيرة ومتقاربة:

- قد يكون غير كافٍ *(need not be adequate)*، ولكن ليس تافهاً أو وهمياً (هذه حالات محددة)؛
- النظير أو الواجب أو الوعد الذي يمثله يجب أن يكون معاصراً للاقتراح؛
- يجب ألا يكون المقابل غامضاً ومصحوباً بشروط مهمة جداً بحيث يختل توازن العقد (مفهوم الوعود الوهمية *illusory promises*).

أخيراً، يجب أن نلاحظ مفهوماً آخر طورته المحاكم الأمريكية، والغرض منه "إنقاذ" العقد، ولكن دون عناد: نظرية الإيقاف الوعدي *(promissory estoppel)*.

القسم 3 - الآثار التعاقدية

تظهر المحاكم الأمريكية براغماتية كبيرة، سواء في مسائل تفسير إرادة الأطراف أو فيما يتعلق بعيوب الرضا في الالتزام التعاقدي.

1. التفسير ودور القضاة

ما هو حقاً مجال تحقيق القضاة أمام عقد يتطلب تفسيراً، إما لأن نية الأطراف غير دقيقة، أو لأن شروط العقد لا تحصل، وفقاً للأطراف المتنازعة، على نفس التفسير؟

مع الإشارة مرة أخرى إلى الأب الصالح للعائلة *(bonus pater familias)*، طورت المحاكم بصبر قاعدة مفيدة جداً، تُعتبر في الولايات المتحدة الأكثر كفاءة لاستكشاف قلوب وعقول المتعاقدين: اختبار الزوايا الأربع *(four corners test)*.

2. عيوب الرضا *(Defects in Consent)*

يعترف القانون الأمريكي بثلاثة عناصر يمكن أن تفسد الطابع التوافقي للعقد.

2.1 الإكراه *(Duress or Undue Influence)*

لا يهتم القانون الأمريكي كثيراً بالعنف. يعترف به بسهولة، يُستنكر بطبيعة الحال. يمكن أن يكون هذا:

- **جسدياً** (استخدام القوة)، نتحدث حينها عن الإكراه *(duress)* الذي هو العنف المباشر أو حتى التهديد بالعنف المُمارس على الآخرين؛
- **معنوياً**، يُوصف بالتأثير غير المبرر *(undue influence)*، مثل التخويف أو التهديدات.

2.2 الغلط *(Mistake)*

أخذت المحاكم الأمريكية بعين الاعتبار بجدية أكبر غلط الواقع. ليتم الاعتراف به، يجب أن يكون الغلط مشتركاً بين الطرفين *(the mistake must be common to both parties)*: مثلاً، الغلط المشترك حول موضوع العقد.

أيضاً، غلط طرف متعاقد واحد غير كافٍ لإلغاء العقد، العقد يبقى صحيحاً دائماً. المنطق الذي يحكم هذا الموقف، المستمد من قواعد القانون العام، لا يرحم: إذا ارتكب طرف خطأ في التقدير، بأيِ حق ولأي أسباب سنذهب لمعاقبة الطرف الآخر؟

2.3 الغش *(Fraud)*

الغش مفهوم أكثر إثارة للجدل. رغم اختلاف المصطلحات، ينظر القانون الأمريكي بنفس القسوة للنية الاحتيالية، خداع طرف ضد آخر، مثل القانون الإنجليزي.

جدول 3.2 - مقارنة بين القانونين الإنجليزي والأمريكي فيما يتعلق بالغش

القانون الإنجليزي	القانون الأمريكي
سوء التمثيل *(Misrepresentation)* يشمل: • سوء التمثيل البريء، الذي يتعامل مع البيانات الواقعية الكاذبة، لكن غير المقصودة؛ • سوء التمثيل الاحتيالي، الذي يفترض بيانات مخادعة ومقصودة	**الغش يتفصل في عنصرين:** • الغش في الواقع الذي يتعلق بالعناصر الملموسة والمادية للعقد؛ • الغش في الحث الذي يتعلق بالظروف الخبيثة التي أدت بطرف للتعاقد

القسم 4 - جزاءات عدم تنفيذ العقد

طرف في العقد لديه دائماً إمكانية الاستناد إلى القوة القاهرة لتحرير نفسه من التزاماته التعاقدية.

لا يقبل القضاة الأمريكيون بسهولة الحدث الذي لا يُقهر وغير المتوقع، وهكذا ينضمون إلى زملائهم في القانون الروماني-الجرماني، لكنهم يتخذون كمرجع نفس اللحن: الرجل المعقول.

جدول 3.3 - مقارنة التعويضات الإنجليزية والأمريكية

القانون الإنجليزي	القانون الأمريكي
القانون الإنجليزي يتصور عدة أنواع من التعويضات: • التعويضات العامة: تعويض مالي • التعويضات الخاصة: فقدان الكسب، النفقات الطبية • التعويضات الاسمية: اليورو الرمزي (£1) • التعويضات الاحتقارية: المدعي يحصل على بنس واحد فقط للطلب التعسفي • التعويضات المثالية: بسبب السلوك المُدان للمدعى عليه	**القانون الأمريكي أكثر إيجازاً، يحتفظ بثلاثة أنواع فقط من التعويضات:** • تعويضات التوقع *(Expectancy damages)*: تعويض يهدف لإصلاح الضرر الذي تعرض له طرف بسبب عدم تنفيذ العقد • تعويضات الاعتماد *(Reliance damages)*، تعادل إجمالياً التعويضات الخاصة للقانون الإنجليزي • تعويضات الاسترداد *(Restitution damages)* تعوض الكسب أو الإثراء المفترض المفقود من الطرف الذي عانى من خرق العقد

في الممارسة، يمكن للقاضي أيضاً أن يأمر بالتنفيذ العيني *(specific performance)* للأشياء ذات الجسم المعين، ولكن ليس للأشياء القابلة للاستبدال *(fungible)*، أي القابلة للتبديل.

لذا يبدو واضحاً أن قانون العقود الأمريكي، المستمد في جوهره من قواعد القانون العام والإنصاف *(Common Law and Equity)*، هو قانون براغماتي جداً وغير عقائدي.

هذا القانون ذو الجوهر القضائي المخفف نوعاً ما والمتحرر بالنسبة للقانون الإنجليزي يسعى، بطريقة منهجية، عندما تتطلب القضية ذلك، إلى تطبيق العقد.

هذا الميل القضائي لاحترام "قانون الأطراف" يتحقق دون إهمال الحقوق المشروعة للمدعى عليه، ودون الإضرار - من باب أولى - بهذا أو ذاك المبدأ المعياري لقانون العقود *(Law of Contracts)*.

هذا المفهوم للمرونة، المصطبغ بقوة بالتوافقية، متجذر جداً في القانون الأمريكي بحيث يشكل جزءاً مهماً من برنامج القانون للسنة الأولى في الجامعات الأمريكية.

بعبارة أخرى، يتعلم الحقوقي الأمريكي المستقبلي بسرعة أن الالتزام التعاقدي في قلب النظام القانوني للولايات المتحدة الأمريكية وأنه يمثل أفضل ناقل للعقيدة الليبرالية-الرأسمالية المهيمنة.

** باستثناء قانون ولاية لويزيانا، الذي يستمد مبادئه من النظرية العامة للالتزامات، كما هي محددة في القانون الروماني-الجرماني.*

*** هذا القانون التجاري الموحد (UCC) - المعتمد من قبل جميع الولايات الفدرالية، باستثناء لويزيانا التي تطبق مع ذلك معظم أحكام القانون - هو العمل المشترك لمعهد القانون الأمريكي ومفوضي القانون الولائي الموحد، تحت إشراف البروفيسور لويلين. اكتمل في 1952، هذا القانون يضم 11 مادة ومحتواه، المعقد جداً، يشمل أقساماً وأقساماً فرعية.*

المراجع الأكاديمية

زروق، إ.ف.ز. (2023). "التحليل القانوني للعقد الذكي". مجلة ASJP، المجلد 9، العدد 2.
Zerrouk, I.F.Z. (2023). "Analyse juridique du smart contract". ASJP Journal, 9(2).

سفيرل، أ. (2017). "إشكالية الترجمة القانونية". مجلة ASJP، المجلد 6، العدد 2.
Sferle, A. (2017). "La problématique de la traduction juridique". ASJP, 6(2).

محمد، ر. (2022). "مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية - القانون العام". مجلة ASJP، المجلد 7، العدد 2.
M'hamed, R. (2022). "Journal of legal and social studies - Common law". ASJP, 7(2).

طهارونت، ن. (2023). "القيمة القانونية لأعراف التجارة الدولية". مجلة ASJP، المجلد 37، العدد 1.
Taharount, N. (2023). "La valeur juridique des usages du commerce international". ASJP, 37(1).

فينون، أ. "مشاركة الأشخاص في التحكيم". منصة ASJP الجزائرية للمجلات العلمية.
Feneon, A. "LA PARTICIPATION A L'ARBITRAGE DES PERSONNES". ASJP Platform.

ملاحظة: تم إعداد هذه الترجمة للأغراض الأكاديمية والبحثية، مع المحافظة على المصطلحات القانونية الإنجليزية الأساسية لضمان الدقة العلمية. المراجع المذكورة من منصة ASJP تقدم دراسات معمقة حول موضوعات القانون المقارن والعقود في النظم القانونية المختلفة.